

عنه بل انما صفة وقدر شئ العدم وهذا التوكيد عندهم فيها ما صحتها
 فالصاحف كان حسب الاصل عند الفاعل الحقيقي وهو الصاحب
 حينئذ الفاعل واسم الرضا الى ضمير العيشة وقيل عندهم
 بين الصاحب والبيضة من المشابهة في لفظ الرضا كل وان اختلفت
 جبهة الفعل لان لفظه بالصاحب من حيث الحصول منه والبيضة
 من حيث وقوعه عليها فصاحبها صيرها البيضة فاعلا نحو ما لا يحق
 في التثنية من حيث ما صيرته فعند معنى الفعل والسند الى المعقول نحو
قوله والاولى حيلة في اي لانه لا يخرى بين قول بينه وبين قوله
 سراجا المتقدم **قوله** المشهور في اللطيف والمكافى لانه لا ينادى في حده اللم
 للمعقول له بوالظن من اللطيف والمكافى لانه لا ينادى في حده اللم
 ان لا يقال هذا الخرج منها بل اخرج منها لان الاتصال بخرجه منها
 لا يخرى والمكان الملاصق للمعقول هو مكان الفعل وللالتصاق بوقوع
 فيه **قوله** اي ما في التفسير اذ وقوله من الدفاتر اي ما كان يروى
 ونحو وانما كان التفسير والموتى **قوله** ابو حيان عطف على حجاز لغوي
 وقال غيره الطرفان في البيت الربيع البهيم وهما السند والمسنونيه
 حقيقتان لغويتان لان الربيع اما المظهر واما من الربيع فكل من
 الطرفين سمع فيهما وضع لهما لا حجازا لان في الاسناد اذ اصدر
 من التوجه ففعل هذا لا يكون الا حجازا عطفية فيه الا حجازا عطفية
قوله لانه في السند للسبب الاخر اي عطفية بفاعل واستدراك
 السبب الامراه في تيمسات الاول وهو المصاحفة الحجاز للاسناد
 الفعلية الفاعل ولو لم يردت عطفية الحجاز للاسناد الفعلية المنقول
 وعين فذلكها حقيق اسناده المصدر لا يكون الا حجازا نحو قول
 صريح في شدة الاسناد للمكان والزمان ان كان يعطى في مطلق
 م ومودع فهو حقيقة فوضب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على
 الاسناد باجرانها تجري المعقول به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان
 حجازا نحو قول في يوم الجمعة وضرب الدار والمعقول له لا يستدرك
 الفعل المبني للمجرور ما لم يجر باللام نحو ضرب الدار والاكاذيب
 حجازا في الدار واسنادها الى السبب العرفي المنقول له حجازا في الثاني
 اعلم ان التثنية في جميع ما ذكر من الاعطية الاستحالة العقلية
 الا في الاسناد الى السبب الاعرف فانها الاستحالة العادية والدولة
 في الجميع الملازمة بمعنى مشابهة الفاعل الحجاز الفاعل الحقيقي في لفظ
 الفعل

الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة العطف لان تعلقه بالفاعل
 الحقيقي يلقط صدور غيره وتعلقه بالفاعل الحجازي من حيزه ووقوع
 عليه اوضه او من جهة كون جزاءه الى اخر ما من ومن هذا الوجه
 ان لا يدعى الحجاز العقلي من تبيين جهة الملازمة بين الفاعل الحقيقي
 والحجازي **قوله** المعج والفرقة القريبة فحيلة عطفية بقوله
 اي مقرونه او عطف فاعلة اي مقارنه ونحو له اما لفظة كنه
 اللفظ المطلق من لسان الحجازي الكلي وكذا يقال في قول مستويهم
قوله المعج كاستحالة قيام المسند المذكور اي الصاحب او صدور
 عنه وقوله بالذكور اي في عبارة المتكلم لفظا او فعلا وليس المراد
 المذكور في حيز المعج سابقا **قوله** وحق الاسناد ان يكون لها
 اصل في التركيب لغوي جاز في ذلك للاجل المحبة فالتحسين
 راع الى الحقيق لا فاعل له فلما كانت المحبة متاخره للتفسير
 حيث تعلق الحقيق بكل منهما مع الاسناد للمحبة على جهة الحجاز والفرقة
 الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بنا على من هذا المبدأ المقابل
 ان بالقدرة لتقتضي فصاحة الفاعل للمعقول في حصول الفعل
 فحقيق ذهبت بزهد صاحبنا في ذلك في ذلك الحيز وعلى هذا الحقيق قوله
 محبة ذات في ذلك ان محبة كصاحفة في الحقيق الذي ولا شك
 ان محبة محال اما على ما قاله من ان بالقدرة بمعنى
 هجرة النقل وان معنى زهدت بزهدا ذهبت اي جعلته ذاهبا
 بمعنى نبت سيفا في وهاه من غير مشارة له في الذهاب اذ لا يفتني
 بالنسبة الى الحامل على نفي ولا شك في محبة السناد مثل ذلك في محبة
 لا يراها الحقيق وتحمل عليه فلا يكون اسناد الحقيق اليها حجازا فلفظ المثال
 متى عطف عليه المجرور **قوله** لانه يكون حجازا على المجرور نحو قول
 اي ترفع الحجاز لانه لان المسنور في حقيقة هو الكلمة المستعملة في
 وقوله والادلة في الاستعمال اي وان لم يجر بالحجاز المجرور وعبر
 فقال اما الحجاز في الكلمة فهو استواءها في غير ما صنعت له في اللفظ
 الحجاز المطرد في الكلمة هو الاستعمال كما قال الحقيق وقوله وعبر
 فقدم الى اي حيز تقدم من قوله والحجاز اما في الاسناد واما في الكلمة
 الوردية لم يعلقه اي بقوله واما في الكلمة وقوله لانه الاستعمال في اللفظ
 والحجاز في الكلمة هو الاستعمال وهو مناسب الاسناد لان كل منهما مقدر
 وهو صفة المسند بتساويون اسم فاعل والتسوية بتساويهم كذا

قوله المعج كاستحالة قيام المسند المذكور اي الصاحب او صدور عنه وقوله بالذكور اي في عبارة المتكلم لفظا او فعلا وليس المراد المذكور في حيز المعج سابقا